مضمون مبادرة فخامة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى ٢ فبراير ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم
إستئناف اللجنة الرباعية لأعمالها لمناقشة الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية بما في ذلك القائمة النسبية.

- تجميد النقاش حول التعديلات الدستورية.
- فتح باب السجل الانتخابي لتسجيل من بلغوا السن القانونية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- عدم التمديد أو التوريث أو تصفير العداد.
- إصلاحات شاملة في مجال الحكم المحلي وانتخاب المحافظين ومدراء المديريات وتدوير الوظائف الحكومية.
- الاهتمام بالاقتصاد وفتح باب الاكتتاب في بعض المؤسسات الاقتصادية.
- التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي واستيعاب خمسمائة ألف حالة.
- انشاء صندوق لدعم الخريجين وإعادة النظر في كافة الرسوم المفروضة في الجامعات الحكومية.
- إنشاء صندوق أصدقاء اليمن لدعم التنمية.
- إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولجنة المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلال القضاء.
- عدم السماح بالفوضى والتخريب.
- الدعوة لتحمل الجميع مسئولياتهم الوطنية للحفاظ على الوطن وأمنه.

رد اللقاء المشترك على مبادرة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى ١٣ فبراير ٢٠١١م

١- أن ماجاء في خطاب الرئيس وبيان اللجنة العامة يعني إلغاء لكافة الاجراءات الانفرادية المخالفة لهذه الاتفاقيات والمتمثلة: في التعديلات الدستورية، والتصويت على قانون الانتخابات، وتشكيل اللجنة العليا.
٢- لقاء اللجنة الرباعية بصفتها هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (لجنة الـ ٢٠٠) ما يعني أنها عندما تجتمع بهذه الصفة ستبدأ من حيث انتهت وستعرض ما تتوصل اليه على اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني التي تمثل المشترك وشركائه، والمؤتمر وحلفائه (لجنة الـ٢٠٠).
٣- ستقوم هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (الرباعية) بتقديم تقرير إلى اللجنة المشتركة (لجنة الـ٢٠٠) عما تم إنجازه خلال الفترة الماضية والمقترحات الإطارية التي توصلت إليها، ومقترح باللجان الفنية المطلوب تشكيلها.
٤- ستحدد اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني السقف الزمني اللازم لإنجاز اللجان الفنية ولجان التواصل مهامها.
وفي إطار هذه الفقرات الأربع سالفة الذكر فاللقاء المشترك وشركاؤه جاهزون وعلى أتم الاستعداد للتوقيع خلال هذا الاسبوع على محضر يحدد أطر وخطوات السير بعملية الحوار الوطني الشامل حتى بلوغه الأهداف المرجوة منه دونما توقف، فلن نقبل بأي حال من الاحوال أي تضييع أو تلاعب بالوقت، ولهذا وسداً لذرائع المماطلة وتبديد الوقت يبادر اللقاء المشترك وشركاؤه باقتراح مسودة لما ينبغي أن يتضمنه المحضر المشار اليه على النحو التالي:-
١, استكمال لجنة التواصل مع الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية اعمالها خلال مدة محددة بهدف ضمان مشاركتهم الفاعلة في الحوار الوطني، إضافة إلى تأمين مشاركة معارضة الخارج والحوثيين فيه.
٢, تشكيل اللجان الفنية التي تقتضيها موضوعات وقضايا الحوار:-
■ لجنة دستورية مشتركة.
■ لجنة قانونية مشتركة.
■ لجنة اقتصادية مشتركة.
■ اي لجان أخرى يتم التوافق عليها.
٣, تتابع هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة وتعالج ماقد يعترضها من صعوبات، وتتولى مع لجنة الثلاثين البت بالقضايا الخلافية داخل اللجان الفنية أولاً بأول.
٤- تنجز اللجان الفنية أعمالها خلال المدة الزمنية المحددة لها بحيث تنتهي إلى وضع مشروع برنامج للإصلاح الشامل.
٥- فور ذلك تجتمع اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (لجنة الـ٢٠٠) لمناقشة وإقرار مااتفقت عليه اللجان الفنية (برنامج الإصلاح الشامل).
٦- عقب ذلك ينعقد مؤتمر الحوار الوطني ويكون من مهامه:-
● البت النهائي في برنامج الإصلاح الشامل.
● تحديد آلية تنفيذ هذا البرنامج (حكومة وفاق وطني).
٧- تقوم حكومة الوفاق الوطني بسرعة إنجاز الآتي:
طرح التعديلات الدستورية التي سيتم التوافق عليها إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة.
متابعة تقديم التعديلات قانون الانتخابات إلى مجلس النواب لإقراره على أن تتضمن حكماً انتقالياً ينص على أن مهمة اللجنة العليا في المرحلة الأولى ينحصر في الإعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية.
تشكيل لجنة عليا على قاعدة اربعة إلى خمسة.
تعديل قانون الانتخابات وطرحه على مجلس النواب في ضوء نتائج الاستفتاء على الدستور.
٨- عقب ذلك تباشر اللجنة العليا للانتخابات الإعداد للانتخابات النيابية على أن يتم الانتهاء منها في الزمن الذي سيتم تحديده والتوافق عليه.
إننا نرى أن إثبات الجدية والمسئولية في ماورد في خطاب الاخ الرئيس سوف يتجسد بشكل حقيقي من خلال قيامة بتنحية كل الأبناء والأخوان وأبناء الأخوان والاقارب حتى الدرجة الرابعة من مواقعهم القيادية سواء في القوات المسلحة وأجهزة الأمن أو في الحكومة والمجالس المحلية والخدمة المدنية، والقطاعين العام والمختلط.

بيان توضيحي للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك

لتوضيح حقيقة رؤية المشترك وموقفه وتجنباً لسوء الفهم الذي قد يتملك البعض جراء الاجتزاء من البيان ذكر المصدر ما يلي:
أولاً: أن المشترك لم يرحب بما اسمي مبادرة وإنما نظر إليها كأفكار عامة تحاول أن تبحث عن مخرج من المأزق الذي وضع فيه الحزب الحاكم نفسه ومعه العملية السياسية برمتها. كما أن الحديث عن العودة للحوار هو مناف لواقع الحال، لان الحوار لم يبدأ في الأساس حتى نعود إليه، فنحن نرفض الحوار الثنائي ودعونا إلى حوار وطني شامل لكل القوى الوطنية ولا زلنا متمسكين بهذا المبدأ .
ثانياً: أن لجنة الأربعة وهي هيئة رئاسة لجنة المائتين قد أنهت عملها بوضع خارطة طريق لعمل لجنة المائتين التي تقوم بالتهيئة والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وانه لا معنى لاجتماعها إذا لم تتم الموافقة على خارطة الطريق التي أنجزتها.
ثالثاً: أن الحوار لم يعد وسيلة لهروب الحزب الحاكم من أي مأزق وضع نفسه ووضع البلد فيه، وبالتالي فرؤيتنا للحوار تتجسد في الحقيقة الماثلة التي تقول أن الشعب اليوم لابد أن يكون حاضراً في هذا الحوار بتطلعاته وطموحاته وتضحياته.
رابعاً: أن الحوار يجب أن يتجه نحو تغيير النظام السياسي وهي مسالة يجب أن تشترك فيها كافة فعاليات المجتمع.
خامساً: أن المجتمع كله يجب أن يتحمل كلفة السير في طريق التغيير وان هذه المسالة لا تقررها بعض الأحزاب نيابة عن المجتمع .
سادساً: لقد اشتمل بيان اللقاء المشترك وشركائه على رؤية منهجية لقضية التغيير السياسي منطلقة من الآتي:
١- بناء الدولة اللا مركزية لكل أبناء اليمن تسودها العدالة والمساواة .
٢- الاعتراف بالقضية الجنوبية وحلها حلاً عادلاً.
٣- الوقف النهائي للحروب في صعدة .
٤- التوزيع العادل للثروة وحل المسالة الاقتصادية لتحقيق العدالة والمساواة في التوزيع بما في ذلك الوظيفة العامة وحل مشكلة البطالة وإنهاء الفساد وتوازن الأجور والأسعار والقضاء على الفساد .
٥- بناء المؤسسات الوطنية بعيداً عن المحسوبية وعلى أساس وطني وبعيداً عن الولاءات ووفقا للكفاءات.
٦- جعل مواجهة الإرهاب قضية وطنية بعيداً عن التوظيف والاستثمار لان هذه الآفة تهدد استقرار البلد ولا بد أن تجند لمواجهتها كل الإمكانات الوطنية وبصورة مختلفة عما يجري اليوم.

نص المبادرة المقدمة عبر (ليس كامبل)

مدير المعهد الوطني الديمقراطي الامريكي لشئون الشرق الأوسط وشمال افريقيا
١- حرية الرأي والتعبير مكفولة بطرق سلمية بعيداً عن أي أعمال شغب أو عنف أو صدامات.
٢- إيقاف المسيرات والاعتصامات والحملات الإعلامية والمهاترات المتبادلة.. وبما يهيئ المناخات إلى طاولة الحوار.
٣- إجراء الحوار الوطني.. بدءاً من لجنة الأربعة، والثلاثين، والمائتين.
٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على سير الانتخابات النيابية وبما يكفل اجراءها في مناخات حرة ونزيهة وشفافة وفي ظل رقابة محلية ودولية.
٥- أكد فخامة رئيس الجمهورية ما أعلنه سابقاً حول عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م.. مجدداً ما أعلنه في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بأنه لا تمديد ولا توريث ولا تجديد.
٦- الرئيس ملتزم وبحكم مسئولياته كرئيس للجمهورية بالحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسكينة المواطنين.

المبادرة المقدمة عبر أصحاب الفضيلة العلماء ٢٠١١/٢/٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم
١- سحب قانون الانتخابات والاستفتاء وإعادته لمجلس النواب لإقراره بالتوافق.
٢- سحب مشروع التعديلات الدستورية المنظورة حالياً أمام مجلس النواب وتشكيل لجنة وطنية لإجراء التعديلات الدستورية بالتوافق.
٣- تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق.
٤- إحالة الفاسدين إلى القضاء وسرعة البت في قضايا الفساد المنظورة أمام القضاء.
٥- إطلاق أي سجين ممن لم تثبت إدانته أو لم يكن له قضايا منظورة أمام القضاء.
٦- يتم اختيار خمسة قضاة يقوم كل طرف باختيار اثنين منهم والخامس يتم اختياره من لجنة العلماء المرجعية أو بالتوافق بين القضاة الأربعة وذلك للفصل في النزاع القائم بين اطراف العمل السياسي.
٧- إيقاف الحملات الإعلامية والمهاترات والتحريض وذلك بما يهيئ الأجواء لإنجاح الحوار الوطني.
٨- إيقاف المظاهرات والاعتصامات وبما يكفل إزالة أعمال الفوضى والتخريب والاحتقان في الشارع ومن أي طرف كان.

النقاط الخمس المقدمة في ٢ مارس ٢٠١١م

١- ضمان حرية التظاهر والاعتصام لجميع أبناء اليمن بالأسلوب السلمي.
٢- يطلب الجميع بتشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون في المدن اليمنية ومحاسبة المسئولين عنها وتقديمهم للمحاكمة وتعويض أسر الشهداء ومعالجة الجرحى على نفقة الدولة حتى الشفاء.
٣- انتقال سلمي وسلس للسلطة بالأستناد على ماألتزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث، وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.
٤- وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك، بحيث لايتعدى نهاية هذا العام بناء على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك.
٥- يتم التواصل مع جميع القوى وأطراف العملية السياسية في الداخل والخارج بدون استثناء لاستكمال النقاش حول هذه المبادرة.

توضيح من مصدر مسئول بمكتب رئاسة الجمهورية

صرح مصدر مسئول في مكتب رئاسة الجمهورية بأن ماسمي بالنقاط الخمس المقدمة من أحزاب اللقاء المشترك عبر عدد من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح وآخرين قد اشتملت على بعض النقاط الغامضة والملتبسة معلناً رفضه لتلك التفسيرات المقدمة للنقطة الرابعة من قبل قيادة تلك الأحزاب فيما أصدروه من تصريحات متناقضة ومخالفة للدستور ولإرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع وحيث تنص النقطة على:
((وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك بحيث لايتعدى نهاية هذا العام بناءً على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك)).
وهذه تتناقض تماماً مع ماورد قبلها في النقطة الثالثة التي تنص على:
((انتقال سلمي وسلس للسلطة بالاستناد على ما التزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث وعدم ترشيح نفسه في الإنتخابات القادمة)).
وقال المصدر بان تلك التفسيرات المتعسفة تمثل عملية انقلابية مكشوفة على الديمقراطية والشرعية الدستورية.. مؤكداً بأن الدستور هو مرجعية الجميع حاكماً ومحكومين وان اي محاولة للخروج على الدستور أمر لا يمكن القبول به لما ينطوي عليه ذلك من مجازفة خطيرة تهدد امن وسلامة الوطن وتمثل تدميراً لعمل المؤسسات الدستورية وتجاوزاً لإرادة الشعب المالك الحقيقي للسلطة والتي يقررها عبر صناديق الاقتراع.
وقال المصدر بان الانتقال السلمي والسلس للسلطة لايتم عبر الفوضى ولكن عبر الاحتكام لإرادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات ليختار من يريد حاكماً له بعيداً عن أي أعمال عنف او شغب أو تدمير للمكتسبات الوطنية التي حققها شعبنا في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، مجدداً ما أعلنه فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م وعدم التوريث وتمسكه بما ورد في مبادرة أصحاب الفضيلة علماء اليمن ذات النقاط الثمان.

معاً لتعزيز مسيرة النماء والتغيير إلى الأفضل المنشود